مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية

علي نجات

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية

علي نجات *

المقدمة

أصبحت سوريا –التي كانت واحدة من أكثر الدول استقراراً وتأثيراً في الشرق الأوسط حتى نهاية عام 2010– من أكثر دول المنطقة ضعفاً وعدم استقرار، وأحد بؤر الصراع والمنافسة بين الجهات الإقليمية والعالمية منذ بداية عام 2011. كانت بداية الأزمة السورية في عام 2011 حدثاً أثَّر على المعادلة الإقليمية برمتها في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ تُعدُّ الأزمة في سوريا واحدة من أكثر الأزمات تحدياً في الشرق الأوسط في القرن الحالي. لقد تسبَّب وجود قوى إقليمية وعالمية لهذه الأزمة في اتخاذ أبعاد دولية وتعقيدات معينة.

لعلَّ أحد الأسباب الرئيسة لتعقيد الأزمة السورية واستمرارها هو تدخُّل جهات فاعلة مختلفة على ثلاثة مستويات: (محلي، وإقليمي، ودولي). أدَّتِ التصورات المختلفة، وتضارب المصالح، وتصلُّب المواقف بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية المؤثِّرة في سوريا، وتوازن القوى بسبب الدعم الكامل من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لمجموعاتهم المحلية، إلى تحويل الأزمة إلى أزمة عميقة ومعقدة.

كان للأزمة السورية –التي بدأت عام 2011 واستمرت أكثر من عشر سنوات بسبب تعدد الجهات المتدخلة– عواقب وخيمة على الشعب السوري. يصل عدد الضحايا بسبب الحرب إلى (500) ألف في عام 2021. كما أدَّتِ الاشتباكات إلى نزوح (13) مليون شخص[1]. فوَفْقاً للأمم المتحدة، فرَّ أكثر من نصف سكان سوريا من ديارهم قبل الحرب الأهلية، ويعيش أكثر من (80%) من السكان تحت خط الفقر. كما يعاني (6.5) مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي و (12) مليون بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

أدَّتِ الحرب المستمرة في سوريا منذ (11) عاماً –فضلاً عن تداعياتها الداخلية الضارة– إلى

1. «نصف مليون قتيل في الحرب السورية خلال أكثر من عقد (المرصد)»، فرانس 24، 1 حزيران/ يونيو 2021، على الرابط: https://2u.pw/9v5w5

* كاتب وباحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط والحركات الإسلامية.

تصعيد الانقسامات السياسية والمذهبية، وتصعيد التوترات، وانتشار الإرهاب في المنطقة. أدَّتِ الحرب –على الصعيد الدولي– إلى موجة جديدة من اللاجئين، وتكثيف العمليات الإرهابية في جميع القارات، وتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا. في الحقيقة أنَّ للأزمة السورية تداعيات عديدة على ثلاثة مستويات: (محلية، وإقليمية، ودولية). لذا تسلِّط هذه الورقة التحليلية الضوءَ على التداعيات الداخلية للأزمة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وانعكاساتها السلبية على المستويين الإقليمي والدولي.

1. التداعيات الداخلية للأزمة السورية

التداعيات السياسية

كان للأزمة السورية –التي استمرت لأكثر من عقد من الزمان– عديد من التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية السلبية على البلاد. فعلى الصعيد السياسي، من نتائج الأزمة السورية ظهور تيارات وقوى معارضة سياسية مختلفة في داخل البلاد وخارجه. لقد كان المجلس الوطني السوري من أوائل تحالفات المعارضة وما يزال أكبر وأهمّ تجمُّع للمعارضة السورية في المنفى، والمرجع الرئيس للبلدان الأجنبية التي تدعم المعارضة. أُعْلِنَ عن تشكيل المجلس الوطني السوري في إسطنبول، في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2011. شُكِّل ائتلاف من الجماعات والأفراد، بمَن فيهم الموقِّعون على إعلان دمشق (2005)، وجماعة الإخوان المسلمين السورية، وفصائل كردية مختلفة، وممثّلي لجان التنسيق المحلية، وغيرها من الأحزاب السياسية أو المنابر مثل ربيع دمشق والكتلة الوطنية، وممثّلي الطائفتين العلوية والآشورية، وبعض الشخصيات المستقلّة. وبحلول آذار/مارس 2012، ادَّعى المجلس الوطني السوري أنَّه يضمّ (90%) من الأحزاب والحركات المعارِضة، هذا مع اعتراض هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي وغيرها على هذا الادِّعاء[2].

يتصوَّر المجلس الوطني السوري أن تعقب إطاحة النظام السوري فمدَّة انتقالية يُشكِّل فيها المجلس حكومةً انتقاليةً، وينظِّم انتخابات برلمانيةً في غضون ستَّة أشهر، يليها انتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد في عام واحد، وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء، وإنشاء لجنة قضائية مستقلَّة لمعالجة المظالم ولجنة مصالحة وطنية، من بين مَهام أساسية أخرى. ووَفْقاً لرؤية المجلس، فإنَّ «سورية الجديدة» ستكون «دولة ديمقراطية تعدُّدية مدنية»، فضلاً عن أنَّها «جمهورية

2. علي نجات، الأزمة السورية والفاعلين الإقليميين، (بحران سوريه و بازيگران منطقه‌اى)، الطبعة الثانية، طهران: معهد أبرار المعاصر للدراسات والأبحاث، 2017، ص 85.

برلمانية تكون فيها السيادة للشعب، وتقوم على مبادئ المواطَنة المتساوية، وفصل السلطات، والانتقال السَلِس للسلطة، وسيادة القانون، وحماية حقوق الأقلِّيات وضمانها».

المجلس الوطني السوري منحاز إلى الولايات المتحدة وحلفائها الدوليين، ولا سيَّما أوروبا الغربية، وإلى القوى الإقليمية التي اتَّخذت موقفاً معادياً ضدَّ النظام السوري، وخصوصاً المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا. ومن بين دول المنطقة، تُعدُّ تركيا –في بعض النواحي– الأكثر أهميةً نظراً لحدودها المشتركة الطويلة مع سورية، التي تقدِّم مزايا مفيدة للمعارضة. كما أتاحت تركيا للمجلس الوطني السوري عقد اجتماعات، وإصدار تصريحات في إسطنبول، علماً أنَّ بعض مسؤوليه يقيمون هناك. أمَّا المملكة العربية السعودية وقطر، اللتان تدعوان علناً إلى تمويل المعارضة، فتعهَّدتا بتقديم مساعدات كبيرة تُسلَّم عبر المجلس الوطني السوري. وفي مقابل ذلك، التقى ممثِّلو المجلس الوطني السوري مع مسؤولين من روسيا والصين وبلدان أخرى متعاطفة مع النظام السوري. ومع برودة العلاقات، إلَّا أنَّ المجلس الوطني السوري اعترف بأنَّه سيكون لروسيا دور حاسم في أي حوار بشأن التوصُّل إلى تسوية سياسية مع النظام[3].

وأمَّا المجموعة الثانية من المعارضة السورية هي هيئة التنسيق الوطنية. وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي أو كما تعرف اختصاراً «هيئة التنسيق الوطنية» جماعة سوريَّة معارضة تتألَّف من أحزاب سياسيّة صغيرة عديدة، وشخصيَّات معارضة مستقلِّة من داخل سورية وخارجها، أُسِّست هيئة التنسيق الوطنية عقب اجتماع ممثلي بعض الأحزاب السياسيّة السورية، وبعض الشخصيات المعارضة المستقلَّة في بلدة حلبون التابعة لمحافظة ريف دمشق في تشرين الأول عام 2011.

أُسِّست هيئة التنسيق بهدف توحيد مطالب المعارضة، والسعي إلى الحوار السياسي، وسلمية الاحتجاجات المعارضة للسلطة. دعا بيانها التأسيسي إلى تنظيم احتجاجات سلمية لضمان المطالب الأساسية قبل أن تنخرط المعارضة في حوار مع الحكومة: إطلاق سراح الموقوفين السياسيين، والسماح بالتظاهر السلمي، وسحب الجيش من المدن، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور (إنهاء احتكار حزب البعث السلطة، والسماح للأحزاب الأخرى بالتنافس بحرية على المناصب العامة)، ورفع حالة الطوارئ، والسماح بدخول الإعلاميين الأجانب لتغطية الأحداث، وإحالة المسؤولين

3. «المجلس الوطني السوري»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، على الرابط:
https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48399

عن العنف إلى القضاء قبل البدء بالحوار. كما ضمَّ البيان التأسيسي برنامجاً سياسياً يدعو إلى قيام حكومة انتقالية، وإجراء إصلاحات أساسية، أبرزها وضع مشروع دستور جدي، وقوانين ديمقراطية للأحزاب السياسية، والمصالحة الشعبية، والتعويض للمتضررين من الثورة، والنظر في قضية الشعب الكردي. يتفق أعضاء هيئة التنسيق على ثلاثة مبادئ ثابتة تُعرف بـ(اللاءات الثلاث): لا للتدخُّل العسكري الأجنبي، لا للتجييش الطائفي والمذهبي، ولا للعنف وعسكرة الثورة[4].

والمجموعة الثالثة من المعارضة السورية هي الائتلاف الوطني السوري. فالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، المعروف باسم الائتلاف الوطني السوري، هو ائتلاف يضمُّ مجموعات معارِضة، شُكِّل في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أثناء اجتماعات المعارضة في الدوحة. انتُخِب معاذ الخطيب، وهو الإمام السابق للمسجد الأموي في دمشق، رئيساً للائتلاف الجديد. كما انتُخِب نائبان للرئيس هما رياض سيف، الذي كان أطلق الدعوة الأولى إلى مبادرة تؤول إلى توحيد المعارضة، وسهير الأتاسي، وهي ناشطة علمانية بارزة. وانتُخِب مصطفى الصباغ أميناً عاماً للائتلاف. لقي تشكيل الائتلاف الجديد عموماً استحسان الأوساط الدولية التي أشادت به واصفةً إيّاه بخطوة إيجابية نحو جبهة أكثر توحيداً. ففي 12تشرين الثاني/نوفمبر، اعترفت الدول الأعضاء في الخليج بالائتلاف بصفته «الممثل الشرعي» للشعب السوري، منهيةً بذلك اعترافها بحكومة بشار الأسد. وسرعان ماتبعتها الجامعة العربية (ما عدا الجزائر والعراق ولبنان) في الاعتراف بالائتلاف بوصفه «الممثل الشرعي والمحاوِر الرئيس للجامعة العربية»، إلا أنَّ هذه الأخيرة لم تمنح المجموعة اعترافها الكامل بصفتها الممثل الوحيد للشعب السوري[5].

والمجموعة الرابعة للمعارضة السورية هي حزب الاتحاد الديمقراطي. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (PYD) هو فرع سوري من حزب العمال الكردستاني المتشدِّد (PKK)، وهو واحد من أهم أحزاب المعارضة الكردية في سورية، فضلاً عن أنَّه عضو في هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، ومجلس شعب غربي كردستان. يدعو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني إلى الاعتراف الدستوري بالحقوق الكردية و»الحكم الذاتي الديمقراطي»، ويرفض النماذج الكلاسيكية مثل الفيدرالية والإدارة الذاتية. وفي حين يدين الحكم السلطوي في دمشق، فإنَّ حزب الاتحاد

4. «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، على الرابط:
https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48397

5. «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، على الرابط:
https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=50819

الديمقراطي هو المسؤول عن تعطيل الجهود الكردية لتشكيل جبهة معارضة موحدة.

ومع ذلك، فإن جماعات المعارضة، المدعومة من دول إقليمية ودولية مثل قطر وتركيا والسعودية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمكن أن تصبح تحدياً سياسياً للنظام السوري، وحكومة بشار الأسد في المستقبل عن طريق أفعالهم ومواقفهم.

زيادة تدخُّل الجهات الفاعلة

أصبحت سوريا، التي كانت تُعدُّ حتى نهاية عام 2010 واحدة من أكثر الدول استقراراً وتأثيراً في الشرق الأوسط، وواحدة من أكثر مراكز المنافسة الإقليمية والدولية تغلغلاً منذ بداية عام 2011. فبعد تصعيد الأزمة السورية واستمرارها، عززت دول كثيرة في المنطقة نفوذها في سوريا عن طريق التدخُّل العسكري المباشر، وإنشاء قواعد عسكرية، أو الدعم غير المباشر لجماعات المعارضة.

دخلت تركيا الحدود السورية مرات عِدَّة؛ لمواجهة القوات الموالية لحزب العمال الكردستاني بحملات عسكرية. فإلى جانب مدينتي الباب وعفرين في شمال سوريا، تحتلُّ تركيا أجزاءً من غرب الفرات، وموجودة في مناطق واسعة بمحافظة إدلب. فضلاً عن هذه المناطق، فهناك وجود عسكري في مناطق عِدَّة من شرق الفرات. فمع عدم معرفة العدد الدقيق للقواعد العسكرية التركية في سوريا؛ إلا أنَّ عملية إنشاء القواعد العسكرية مستمرة. فعلى سبيل المثال في عام 2020 أنشأ الجيش التركي قاعدةً عسكريةً جديدةً في منطقة جبل الأكراد قرب مدينة اللاذقية شمال شرقي سوريا.

ومع أنَّ وجود القوات التركية على الأراضي السورية من منظور قادة أنقرة هو محاولة للحفاظ على الأمن القومي لتركيا؛ إلا أنَّه وجود غير قانوني واحتلال من منظور دمشق والقانون الدولي. وُجِدَ الجيش التركي في سوريا من دون الإذن اللازم من الحكومة المركزية في دمشق، وحتى الآن وجهت حكومة بشار الأسد رسائل منفصلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي تدعو إلى انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية.

فضلاً عن انتهاك إسرائيل –مراراً– السيادة السورية بهجمات دورية. ووجهت وزارة الخارجية السورية مراراً وتكراراً رسائل منفصلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، أكَّدت فيهما دعوة دمشق لمجلس الأمن مراراً إلى إدانة العدوان الإسرائيلي المتكرر على الحكومة السورية، واتخاذ إجراءات حاسمة وفورية من أجل ذلك. فعلى سبيل المثال في آذار/مارس 2021 أكَّدت وزارة الخارجية السورية في رسالة وجهتها إلى كلٍّ من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن أنَّ سوريا طالبت المجلس مراراً بإدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سيادة أراضيها، واتخاذ

إجراءات حازمة وفورية لقمع هذه الاعتداءات ومساءلة كيان الاحتلال الإسرائيلي عنها.

كما قامت الولايات المتحدة بعمليات عسكرية مكثَّفة في سوريا منذ عام 2015؛ لمكافحة الإرهاب. فأنشأت الولايات المتحدة أكثر من (20) قاعدة عسكرية في شمال وشمال شرق وجنوب سوريا على مدى السنوات الخمس الماضية. والجدير بالذكر أنَّ قواعد التنف والرميلان وعين عيسى والشدادي وسيرين وحرب عشق والطبقة ومنبج وتل تمر وتل السمن وتل بيدر، هي من أهم القواعد الأمريكية في سوريا.

ومن الواضح أنَّ الحكومة السورية غير مستعدة لوجود عسكري أمريكي في بلادها. فعلى سبيل المثال، أكَّد وزير الخارجية السوري فيصل المقداد في 26 حزيران/ يونيو 2021 أنَّه وَفْقاً لقرارات مجلس الأمن، وجود الولايات المتحدة في سوريا غير شرعي. وأكَّد الوزير السوري أنَّ «الوجود الأمريكي في سوريا غير شرعي، وهو مدانٌ، وغير مسموح بحسب قرارات مجلس الأمن الدولي، ويجب أن ينتهي فوراً»[6]. لكن دمشق لا تملك القوة الحاسمة لمعارضة الوجود الأمريكي. فضلاً عن تركيا والولايات المتحدة، أقامت روسيا وإيران قواعد عسكرية عديدة في سوريا، وإنْ كان ذلك بموافقة قانونية من حكومة دمشق.

عموماً، بعد أكثر من عشر سنوات على الأزمة السورية، استضافت دمشق قواعد عسكرية أجنبية عديدة. الحقيقة يمكن لوجود القواعد العسكرية في عملية الحد من الأزمة أن يكون أداة للجهات الفاعلة في المساومة، حتى في حالات ما بعد الأزمات، كمصدر للتأثير السياسي والأمني والعسكري. في الواقع، يمكن أن يؤدي تزايد تدخل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في الأزمة ووجود قواتها العسكرية على الأراضي السورية من دون موافقة الحكومة السورية في المستقبل إلى تقويض السيادة والنظام السياسي لسوريا بشدة.

6. فيصل المقداد، «الوجود الأمريكي بسوريا يجب أن ينتهي»، الثورة نت، 27 حزيران/ يونيو 2021، على الرابط: http://althawrah.ye/archives/682537

التداعيات الأمنية

انقسام في الجيش السوري

على الصعيد الداخلي، فضلاً عن التداعيات السياسية السلبية، كان للأزمة السورية تداعيات أمنية عديدة، منها انقسام، وفي النهاية إضعاف الجيش السوري. وقد يُعدُّ الجيش من أهم ركائز سوريا، وله خلفية تاريخية في تطورات هذا البلد. فالجيش السوري متجذر بصورة أساسية في القوات المحلية والقبلية التي اندمجت في الجيش السوري الرسمي بعد انتهاء الحكم والاستقلال الفرنسيين. ولعب الجيش دوراً مهماً في الحكومة السورية، فنتج عنه خمسة انقلابات عسكرية في أعوام 1949 و 1954 و 1963 و 1966 و 1970.

ووَفْق تقديرات معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن[7]، بلغ العدد الإجمالي لقوات الجيش السوري قبل عام 2011 نحو 325 ألف عنصر. لكن مع اندلاع الأزمة الداخلية السورية عام 2011 وانتشار الاحتجاجات المناهضة للحكومة، انقسم جزء من الجيش السوري الرسمي وتفكَّك. ففي عام 2011، غادر حوالي (1000) جندي مواقعهم، وشكَّل معظمهم الجيش السوري الحر لمحاربة الحكومة الشرعية لبشَّار الأسد. وفي نهاية عام 2011، قدَّر الجيش الحر عدد القوات الحكومية بنحو (200) ألف. وفي عام 2012، وبسبب عدم رغبة بعض قوات الجيش في التعامل مع المحتجين، تركوا مواقعهم التي تقدر بنحو (65) ألف جندي هذا العام.

كما انضم معظم عناصر الجيش السوري إلى الجيش السوري الحر منذ الانفصال. والجيش السوري الحر هو الاسم الذي أطلق على سبعة جنود انشقوا عن الجيش السوري في تموز 2011، وبالتأكيد على هذا الاسم يلجأون إلى الأعمال القسرية والمسلحة ضد الحكومة المركزية. وقد عبَّرت هذه المجموعة عن سياستها العلمانية وإقامة نظام ديمقراطي[8].

على أي حال، بعد الأزمة، انخفض عدد الجيش السوري انخفاضاً ملحوظاً. وقدَّر معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن، الذي أفاد سابقاً بوجود (325) ألف جندي سوري في 2011، وبلغ عدد القوات السورية (110) ألف في عام 2013.

ومع دعوة الحكومة السورية مراراً إلى تجنيد القوات في الجيش في السنوات الأخيرة، وانضم عدد كبير من القوات الجديدة إلى الجيش لكن فقد قُتِلَ أكثر من (67) ألف عنصر من الجيش والقوات السورية إبَّان الحرب المستمرة منذ عشر سنوات.

7 .The International Institute for Strategic Studies

8. ارليخ ريز، داخل سوريه؛ قصه الحرب الأهليه وما على العالم أن يتوقع، ترجمه رامى طوقان، الطبعه الاولى، بيروت: الدار العربيه للعلوم ناشرون، 2015، ص 89.

ظهور القاعدة وجماعات إرهابية عديدة

أُسِّسَ فرع القاعدة في سوريا، وظهرت جماعات إرهابية عديدة هو نتيجة أخرى للأزمة السورية. في أعقاب الأزمة السورية في آذار/مارس 2011، شُكِّلت مجموعات سلفية راديكالية مختلفة في البلاد، لكلٍّ منها، ووجهات نظر، ودوافع، وأهداف، وتطلعات، وتكتيكات قتالية مختلفة. عموماً، يمكن تقسيم الجماعات السلفية الناشطة في سوريا على فئتين: الفئة الأولى: الحركات السلفية الراديكالية التي دخلت البلاد خارج حدود سوريا، والتي تتبع تنظيم القاعدة الدولي، وهي منظمة على صورة تنظيمات عديدة.

والمجموعة الأخرى: الجماعات السلفية الداخلية أو المحلية، ومعظم عناصرها يحملون الجنسية السورية. ومع أنَّ هذه الجماعات لها مبادئ العمل التي تتبعها الجماعات الجهادية الدولية نفسها، إلا أنَّها لا تنتمي إليها. هدفهم هو الإطاحة بالنظام السوري، وتشكيل دولة إسلامية في نهاية المطاف وَفْق المبادئ السلفية داخل الأراضي السورية.

إنَّ الهدف المشترك لجميع الجماعات السلفية الجهادية الناشطة في سوريا هو الإطاحة ببشار الأسد والعلويين؛ لا سيَّما أنَّهم يعتقدون أنَّ العلويين هم روافض؛ ومن ثَمَّ يَعدُّونَ الجهاد ضرورياً للإطاحة بحكومتهم. لذا يمكن القول إنَّ من أهم التبعات الأمنية للأزمة السورية هو دخول القاعدة إلى الميدان، التي تسعى للدخول إلى سوريا منذ أواخر القرن العشرين، مستغلَّة الفراغ الأمني الذي أحدثته الاضطرابات السورية عام 2011، وتمكنت من إقامة قاعدة لها في البلاد عن طريق دعم جماعة جبهة النصرة.

قرَّر المقاتلون السوريون، وأعضاء تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وجماعات أخرى من تنظيم القاعدة في العراق بعد اندلا ع الأزمة السورية في آذار/مارس2011 تشكيلَ جماعة جهادية لمحاربة النظام السوري. وفي هذا الصدد، ومن تكوين مجموعات جهادية صغيرة، تشكَّلت جبهة أطلقت على نفسها اسم «كتاب النصرة لأهل الشام». أعلنت جبهة النصرة وجودها في 22 يناير/كانون الثاني 2012 بقيادة أبو محمَّد الجولاني. وبعد الإعلان عن وجود جبهة النصرة، أعلن أبو محمَّد الجولاني في رسالة صوتية أنَّه ورفاقه قدموا إلى سوريا من ساحة جهادية أخرى بعد أشهر قليلة من بدء الأزمة؛ لمساعدة أهالي شرق البحر الأبيض المتوسط ضد بشار الأسد.

لم يمضِ وقت طويل على نشاط جبهة النصرة لتتزايد تزايداً كبيراً؛ لتصبح من أهم الجماعات المسلحة في سوريا وأقواها في غضون أشهر؛ بسبب الدعم المالي الواسع من بعض الدول الإقليمية،

وتجنيد دول الخليج، وتونس، وليبيا، والمغرب والجزائر، واليمن، ودول أوروبية. تسيطر جبهة النصرة على نحو نصف مساحة محافظة إدلب التي تُعدُّ معقلها في شمال غرب سوريا، مع وجود فصائل إسلامية وجهادية أخرى أقلُّ نفوذاً في المنطقة، بينها تنظيم حرَّاس الدين الذي يُعدُّ ذراع تنظيم القاعدة في سوريا.

لعب تشكيل الأزمة السورية دوراً بارزاً في ظهور قوة داعش وزيادته، وفي ظل غياب هذه الأزمة، لم يكن من المحتمل أن يتمكن داعش من إحياء قوته وزيادتها بهذه الطريقة. عزَّزت الأزمة السورية من قدرات داعش بطرائق عديدة، أهمها: استغلال داعش للحرب السورية لاحتلال جزء من البلاد، وتحويل شرق سوريا إلى قاعدة لتوسيع قدراته وتدريبه وتنظيم قواته في سوريا من دون مخاوف جدية، واستقطاب قوى بشرية كبيرة من دول مختلفة في ظل الأزمة السورية، وتصعيد التوترات الدينية في المنطقة، وخلق أرضية خصبة للجماعات والسلوكيات المتطرفة، وزيادة الخصومات والخلافات الإقليمية، واستقطاب التمويل من بعض الجهات الإقليمية لتصعيد الأزمة.

في الحقيقة أنَّ أحد العوامل المهمة في ظهور نشاط داعش وزيادته وتوسيع رقعته الجغرافية عامي 2013 و 2014 هو الفراغ الأمني الناجم من الأزمة السورية، إذ يذكر عبدالله بن محمَّد من المنظرين الجدد للحركة السلفية الجهادية في كتاب (المذكرة الإستراتيجية): ((يمكن للجماعات الإسلامية الجهادية جذب أشخاص آخرين، وإحياء الخلافة، وإقامة دولة إسلامية من خلال عدم الاستقرار والانفلات الأمني))[9]، وعليه فإنَّ تزعزع الاستقرار وانعدام الأمن في سوريا سيؤدي إلى نجاح داعش وإعادة انتشارها، لذلك لعبت الأزمة السورية دوراً بارزاً في زيادة قوة داعش، وخلاف ذلك كان من المستبعد استعادة عافية داعش من جديد.

عموماً، ستستمر الجماعات السلفية الجهادية الناشطة في سوريا، والمرتبطة أيضاً بدول المنطقة، في العمل كخلايا نائمة حتى بعد انتهاء الأزمة السورية، وستخلق مشاكل أمنية عديدة للحكومة السورية في المستقبل.

9. عبد الله بن محمد، المذكرة الإستراتيجية، الطبعه الأولى، دمشق: دار التمرد، 2011، ص7.

موجة من الاغتيالات وانعدام الأمن

ومن النتائج الأمنية الأخرى للأزمة السورية نشوء موجة من الإرهاب والاغتيالات وانعدام الأمن. فمنذ عام 2011، ومع نشوب الأزمة والحرب الأهلية في سوريا، نشأت موجة من الاغتيالات والإرهاب في هذا البلد. كانت معظم مدن البلاد، ولا سيَّما دمشق، مسرحاً لاغتيالات لشخصيات دينية ونخب علمية وكبار ضباط الجيش والمخابرات إبَّان الأزمة في سوريا.

ولم تقتصرِ الاغتيالات على مناطق محددة كما أنَّها لم تتخذ نمطاً محدداً أو آلية معينة، إنَّما كانت على امتداد البلاد باختلاف نسب التوزيع والأرقام. ولم تستهدف هذه الاغتيالات ذوي الرتب العسكرية فقط، إنَّما شملت الشخصيات القيادية ذات النفوذ خارج إطار المؤسسة العسكرية، وهو ما حصل من استهداف أعضاء أساسيين في لجنة «المصالحة الوطنية» التابعة للنظام السوري.

كانت محاولة الاغتيال الأولى والأهم في سوريا في 18 تموز/يوليو 2012، في هجوم انتحاري استهدف مبنى الأمن القومي في منطقة الروضة بدمشق، راح ضحيتها عدد من كبار وزراء ومسؤولي الأمن السوريين. قتلت العملية الإرهابية وزير الدفاع العماد داود راجحة والعماد آصف شوكت نائب وزير الدفاع وصهر الرئيس السوري بشار الأسد، وحسن تركماني مساعد نائب رئيس الجمهورية للشؤون العسكرية، ورئيس خلية إدارة الأزمة.

وقد اغْتِيلَ عديد من قوات الجيش السوري، وعناصر حزب البعث بعد هذه العملية الإرهابية الهامة. ففي عام 2015، اغْتِيلَ العميد علي درويش –القائد البارز في المخابرات الجوية السورية– في دمشق مع اثنين من حراسه الشخصيين. كما اغْتِيلَ سلوان الجندي سكرتير مكتب تمثيل حزب البعث السوري في نيسان/أبريل 2020 في المدينة نوى بضواحي درعا على أيدي رجال ملثمين على دراجة نارية نُقِلَ على الفور إلى أحد مستشفيات المدينة لكنَّه فارق الحياة إثر نزيف شديد.

يبدو أنَّ مسلسل اغتيال القادة العسكريين ما زالت حلقاته مستمرة، يذكر أنَّ السنوات الأخيرة في دمشق شهدت عمليات عديدة راح ضحيتها العشرات من عناصر النظام وضبَّاطه، وكان شهر حزيران/ يونيو2020 قد شهد إعلان مقتل ضباط ذوي رتب رفيعة منها مقتل (5) برتبة عميد و(2) برتبة عقيد، وهذه العمليات أُنجزت في يومين، وتنوَّعت أماكن الاغتيال، إذ إنَّ بعضهم قُتِلَ في مكتبه، والآخر أمام بيته، وينتمي كل هؤلاء الضباط إلى قوات الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد شقيق رئيس النظام السوري.

وفي جنوب البلاد وتحديداً في محافظة درعا، ازدادت عمليات الاغتيال بين الأطراف كافة،

إذ شهد شهر أيلول/ سبتمبر 2020 أكثر من (30) حالة اغتيال من قوات النظام السوري بينهم عناصر بالفرقة الرابعة، فيما شهدت المحافظة أكثر من (30) عملية اغتيال في شهر آب/ أغسطس 2020، لتكون المحافظة الخاضعة لاتفاق مصالحة هي الأبرز في عمليات الاغتيال والتصفية[10].

فضلاً عن الشخصيات الأمنية والعسكرية، فقد اغْتِيلَ كثير من الشخصيات الدينية السورية. وقد كان محمد سعيد رمضان البوطي من أهم الشخصيات الدينية السورية التي اغتيل في السنوات الأولى من الحرب. قُتِل البوطي في هجوم انتحاري في 21 آذار 2013 في مسجد الإيمان بمنطقة المزرعة شمال العاصمة دمشق. كان محمد سعيد رمضان البوطي أبرز رجل دين سني في سوريا، وإمام المسجد الأموي الكبير في دمشق. ولقد دعم علناً بشار الأسد إبَّان الحرب الأهلية السورية[11].

وفي آخر فصول الاغتيالات، قُتِلَ مفتي دمشق الشيخ عدنان الأفيوني في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 إثر تفجير سيارته بعبوة ناسفة في العاصمة السورية دمشق، ويُعدُّ الأفيوني من الحلقة المشيخية المقربة من دائرة الحكم في نظام بشار الأسد، كما أنَّه لعب دوراً محورياً في إدارة ملف ما يعرف بـ»المصالحات» بين المدن المنتفضة ضد النظام وقوات النظام، فيما كان عرَّاباً لتنفيذ كثير من عمليات التهجير التي ترافق «المصالحات».

اتهمت الحكومة السورية مراراً تركيا وإسرائيل وقطر والمملكة العربية السعودية باغتيال شخصيات أمنية ودينية في سوريا. وربط بعض المراقبين الخلايا الإرهابية بالموساد ووكالة المخابرات المركزية وأجهزة المخابرات التركية. لذا يمكن القول إنَّه بانتهاء الحرب في سوريا لن تنتهي موجة الاغتيالات وانعدام الأمن في هذا البلد على المدى القصير، وسيصبح اغتيال الشخصيات السياسية والأمنية والدينية من أهم التحديات الأمنية في سوريا في المستقبل.

10. تمام ابوالخير، «اغتيالات بالجملة في سوريا.. من قال إنَّ الحرب انتهت؟»، نون بوست، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/38716

11 .Mourtanda Hania & Rick Gladostone, "Pro-Assad Cleric Killed in Blast in Damascus", 2013, Available at: http://www.nytimes.com/2013/03/22/world/middleeast/senior-pro-assad-sunni-imam-in-syria-is-assassinated.html?ref=world&_r=1.

التداعيات الاقتصادية

تدمير البنية التحتية

من بين التداعيات الداخلية للأزمة والحرب الأهلية السورية تدمير البنية التحتية. تعاني الدولة السورية من دمار وخراب جرَّاء الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد منذ أحداث آذار/ مارس 2011، وهو ما أدَّى إلى تدمير البنية التحتية لمدن سورية تدميراً كاملاً، والتي تشكِّل أبرز التحديات التي تواجه حكومة دمشق والرئيس السورى بشار الأسد.

فمع اندلا ع الحرب الأهلية في سوريا، تضررت البنية التحتية للبلاد بشدة، إذ تعرَّضتِ البنية التحتية لسوريا للتدمير من قبل الجماعات الإرهابية، وخصوصاً تنظيم داعش. لجأ تنظيم داعش الإرهابي إلى حل «الأرض المحروقة» بعد خسارة أي من مناطقه المحتلة في سوريا. وبناءً على هذه الإستراتيجية منذ عام 2016، جعلت داعش تدمير البنية التحتية السورية أولوية في عملياتها.

ووَفْقاً لصندوق النقد الدولي في عام 2016، قد تتكلَّف إعادة إعمار البنية التحتية المادية لسوريا ما بين (100) و (200) مليار دولار، لكن وَفْقاً لدراسة للبنك الدولي، فإنَّ إعادة بناء البنية التحتية غير المادية ستكلِّف أكثر[12]. وقدَّر المسؤولون الروس والأمم المتحدة في 2018 أنَّ الحرب في سوريا تسبَّبت بخسائر تُقدَّر بنحو (400) مليار دولار.

كما قدَّر تقرير صادر عن «نقابة عمَّال المصارف» في العاصمة دمشق، خسائر الاقتصاد السوري منذ بداية الحرب في 2011 وحتى 2021 بأكثر من (530) مليار دولار، أي: ما يعادل (9.7) أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2010. وأضاف التقرير تجاوز نسبة دمار البنية التحتية (40%)، وشملت خسائر المساكن وشبكات الكهرباء والمدارس والمشافي ومرافق الخدمات، وتراجع إنتاج النفط الخام[13]. وهذا الرقم يزيد بمقدار (130) مليار دولار عن أسوأ تقديرات خبراء الأمم المتحدة والسوريين في 2018.

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الإحصائيات الجديدة شكَّلت تحدياً كبيراً لأي خطة لإعادة إعمار سوريا، خصوصاً في ظل الأوضاع الداخلية والأزمة الاقتصادية في العالم، لا سيَّما مع تفشِّي فيروس (كورونا). لذا تجعل هذه الإحصائيات عملية إعادة بناء سوريا صعبة للغاية.

12.Gobat Jeanne & Kristina Kostial ، "Syria's conflict economy" , Jun 2016, Available at: International Monetary Fund.

13. عبدالرزاق عدنان، «530 مليار دولار أحدث تقديرات خسائر الاقتصاد السوري»، موقع العربى الجديد، 1 شباط/ فبراير 2021، على الرابط: https://2u.pw/2zsTN

تعاني الموازنة العامة في سورية، بعد مرور عشر سنوات على الأزمة وتشظي البلاد بين القوى المسيطرة، تراجعاً كبيراً في الإيرادات العامة، الهيدروكربونية خصوصاً، فضلاً عن تناقص الضرائب والرسوم وفوائض الشركات العامة؛ إذ تراجع نصيب الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي من (25.4%) في عام 2011 إلى (7.4%) في عام 2019 .وقد ساهم هذا –فضلاً عن عوامل عديدة أخرى– في تراجع القدرة على تأمين أيسر احتياجات المواطنين.

فانخفض إنتاج النفط من (385) ألف برميل يومياً في عام 2010 إلى أقل من (24500) برميل يومياً في نهاية 2019 بسبب خروج الآبار الرئيسة المنتجة للنفط عن سيطرة النظام، في حين تقدر حاجة البلاد اليومية من النفط بنحو (136) ألف برميل، كما انخفض للسبب نفسه إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة (50%) تقريباً، من (34) مليون متر مكعب إلى (17.5) مليون متر مكعب حتى نهاية 2019.

وقد أدَّى هبوط العائدات المرتبطة بالنفط من (5.4%) نسبة للناتج الإجمالي المحلي في عام 2011 إلى (1.2%) في 2019، إلى خسارة أهم مصدر إيرادات للموازنة العامة، وأهم مولِّد للعملة الصعبة للخزينة السورية، إذ بلغت قيمة صادرات النفط (5.5(مليارات دولار عام 2010؛ وتسبَّب ذلك في تحميل الموازنة العامة عجزاً مالياً والاحتكام إلى أدوات الدين المحلي والأجنبي. ومن جانب آخر أدَّى نقص مواد المحروقات إلى خلل في معادلة العرض والطلب بالأسواق المحلية، واحتكمت الأسعار إلى السوق السوداء.

وتراجعت أيضاً إيرادات قطاع السياحة لـ(14) مليون دولار في 2017 من نحو (8.21) مليارات دولار في عام 2010 ما يمثِّل نحو (13.7%) من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك. وغابت الاستثمارات الأجنبية التي كانت تُعدُّ مصدراً للعملة الصعبة هي الأخرى، والتي بلغت قيمتها بين عامي 2005 و2011 أكثر من (8) مليارات دولار. كما أفضى النزاع إلى خسارة كثير من الشركاء التجاريين، والصادرات التي بلغت قيمتها في عام 2010 نحو (8.8) مليارات دولار لتنخفض في عام 2015 إلى (651) مليون دولار. وقد أدَّتِ التقلُّصات الحاصلة في الإيرادات العامة بكلِّ مفاصلها وتوقف الإنتاج في عديد من القطاعات إلى تكبُّد الموازنة العامة عجز مالي عالٍ؛ لتبلغ أعلى نسبة للعجز المالي هو (56%) في موازنة عام 2013. ومع نهاية عام 2019، سُجِّلت خسائر متراكمة في الناتج المحلي الإجمالي السوري بما يعادل (420.9) مليار دولار.

لقد تسبَّبتِ الحرب بخسائر كبيرة في القطاعات الاقتصادية جميعاً، وأعادت عجلة التنمية عشرات السنوات إلى الوراء، وهدَّمت قدرات سورية الإنتاجية في الصناعة والزراعة والتجارة،

وحوَّلتها إلى بلدٍ مستوردٍ بعدما كان اقتصادها متنوعاً نسبيا قادراً على إنتاج احتياجاته الأساسية. ويظهر حجم الخسارة التي تكبَّدها قطاع التجارة الداخلية، والتي تُعدُّ الأعلى بين القطاعات الأخرى، بمعدل (20%) من الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي. وشملت الخسائر القطاع الزراعي، أكثر القطاعات حساسية لارتباطه بالأمن الغذائي، وعلى رأسها القمح، إذ بلغ حجم خسائره (1146) مليار ليرة سورية حتى نهاية عام 2019، وفقدت سورية القدرة على إنتاج احتياجاتها من القمح، وتحولت إلى بلد مستورد لهذه المادة الإستراتيجية (من روسيا). وبلغ إنتاج سورية من القمح في عام 2019 نحو (2170) مليون طن؛ أي: نصف إنتاج عام 2011، علماً أنَّ إنتاج عام 2018 بلغ (1199) مليون طن، وسجَّل أدنى إنتاج منذ 29 عاماً[14].

عموماً، توقَّفت 70% من محطات الكهرباء وخطوط إمداد الوقود، وتدمَّر ثلث عدد المدارس أو استولت عليها المجموعات المسلحة، وَفْق إفادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف"، ودُمِّر أو تضرَّر أكثر من (50%) من البنى التحتية الصحية؛ بسبب الحرب[15].

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

تمثَّلت إحدى النتائج السلبية الأخرى للأزمة السورية في زيادة البطالة، ومن ثَمَّ زيادة الفقر. فمع بداية الحرب الأهلية، أصبح الوضع الاقتصادي في هذا البلد أكثر تعقيداً، وواجهت المؤشرات الاقتصادية المهمة في مختلف مجالات الإنتاج والتجارة والمعيشة والرفاهية عديداً من المشاكل.

إنَّ ارتفاع معدلات البطالة من (15%) إلى أكثر من (58%) في السنوات الأخيرة، وارتفاع خط الفقر من (28%) إلى أكثر من (83%)، والتضخم فوق (40%) هي بعض المؤشرات الاقتصادية المدمِّرة التي تصف الوضع الصعب في البلاد. فضلاً عن فَقْدِ سوق العمل نحو (3.7) مليون وظيفة. وقد يعود ارتفاع البطالة في سوريا إلى الحرب الأهلية في البلاد، وتدمير القطاع الزراعي، وشلل صناعة السياحة السورية، ممَّا ساهم مساهمةً كبيرةً في دخل البلاد.

ووَفْقاً للأمم المتحدة، يعيش أكثر من (80%) من السوريين تحت خط الفقر. وفي هذا الصدد قال عثمان مقبل –المدير التنفيذي لمؤسسة الإغاثة السورية–: «أكثر من (80%) من الناس في سوريا يعيشون الآن في فقر». ويفتقر نحو (9.3) مليون شخص إلى الأمن الغذائي ونحو (2.2) مليون آخرين على وشك انعدام الأمن الغذائي لهم.

14. المركز السوري لبحوث السياسات،«سوريا: العدالة لتجاوز النزاع: تقرير آثار النزاع السوري 2016–2019»،27 أيار/مايو 2020، على الرابط: https://bit.ly/3dTnAbw

15. «الحرب السورية.. مأساة السنوات العشر»، الجزيرة نت، 14 آذار/مارس 2021، على الرابط: https://2u.pw/pk1jW

وقد كان لتطبيق قانون قيصر عواقب بعيدة المدى في سوريا. كان لهذه العقوبات آثار ونتائج سلبية عديدة على الاقتصاد السوري، إذ تراجعت العملة الوطنية السورية تراجعاً حاداً إلى أدنى مستوى لها مقابل الدولار. وارتفعت أسعار الوقود والسلع الأساسية في البلاد، في حين أصبح من الصعب للغاية العثور على بعض السلع الأساسية مثل الأرز والسكر والأدوية.

كما أدَّى الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية السورية وتدهور الوضع الاقتصادي أيضاً إلى اضطرابات محدودة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. فعلى سبيل المثال، في مدينة السويداء الجنوبية، نزل الناس إلى الشوارع للاحتجاج على الوضع الاقتصادي المتردي والظروف المعيشية السيئة.

وفي الوقت الحالي، لم يتحسن الوضع الاقتصادي والبطالة فحسب، بل أصبحا أكثر تعقيدًا وشدة بعد أكثر من عشر سنوات من الحرب الأهلية. وقد أدَّى نمو السكان تحت خط الفقر، والانخفاض الحاد في القوة الشرائية للمواطنين، وخسارة أكثر من (90%) من الليرة السورية، إلى جانب الوضع الاقتصادي السيِّئ إلى مضاعفة القدرات اللازمة للاضطراب والاستياء من الوضع الاقتصادي والمعيشي.

2. التداعيات الإقليمية للأزمة السورية

فضلاً عن الانعكاسات الداخلية السلبية على المستوى الإقليمي، فقد أدَّت الأزمة السورية أيضاً إلى توسع الهجرة وأزمة اللاجئين وزيادة الخلافات وتقليص مستوى التعاون وزيادة التوترات والصراعات واشتداد الخلافات العقائدية والمذهبية وانتشار الإرهاب في المنطقة، لا سيَّما في العراق.

خلق مشاكل للبلدان المضيفة للاجئين

تُعدُّ تركيا ولبنان والأردن والعراق من بين دول المنطقة التي تضم أكبر عدد من اللاجئين السوريين. أصدر البنك الدولي في نهاية عام 2015 تقريراً أظهر أنَّ الحرب في سوريا كان لها عديد من التداعيات السلبية على اقتصادات المنطقة. ومع تفاوت حجم الضرر من دولة إلى أخرى، إلا أنَّ الأزمة السورية أدَّت إلى زيادة الفقر والبطالة في جيرانها[16].

فعلى سبيل المثال يواجه العراق –الذي يستضيف حوالي (250000) لاجئ سوري– كثيراً من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد زاد الوضع الإنساني والأمني في العراق

16. دلشاد مراد، «الأزمةُ السوريةُ وآفاق الحل»، ميدل ايست اونلاين،26 نيسان/ أبريل 2019، على الرابط: https://2u.pw/UGG5p

من تعقيد نزاعات السنوات الماضية في كثيرٍ من محافظات هذا البلد، نتيجة نزوح أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ عراقي.

إلى جانب المهاجرين العراقيين إلى إقليم كردستان، فإنَّ الوضع الحالي للاجئين السوريين قد ضغط عليهم من حيث تكافؤ الفرص وظروف العمل. فضلاً عن أنَّ تجمُّع هذه الفئة من اللاجئين في مكان واحد أوجد مزيجاً من الأقليات والديانات المختلفة كالعرب والأكراد والسنة والمسيحيين والإيزيديين، وهو تحدٍّ بحدِّ نفسه.

تصعيد التوتُّرات بين الفاعلين الإقليميين

أدَّتِ الأزمة السورية إلى تصعيد التوتُّرات، وتصعيد الخلافات على المستوى الإقليمي. وهذا بدوره أدَّى إلى تراجع الرغبة في التعاون، وزيادة الخلافات بين الجهات المؤثرة في الأزمة السورية. اشتدَّ مستوى الخلافات بين إيران والسعودية منذ عام 2012؛ بسبب الأزمة السورية.

أصبح الخلاف والتوتُّر في العلاقات بين طهران والرياض أخطر، خصوصاً بعد التطوُّرات في العالم العربي، والأزمة في سوريا. يعتقد كثير من المنظرين أنَّ التنافس بين إيران والسعودية في سوريا أدَّى إلى تشكيل بيئة حرب باردة جديدة في الشرق الأوسط. وفى هذا الصدد يعتقد (جريجوري جوز الثالث) «أنَّ إيران والسعودية، بوصفهما القوتين العظميين في المنطقة، تنافسا داخل الأنظمة السياسية الداخلية للدول الضعيفة في المنطقة، بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة[17].

عند إيران وتركيا وجهات نظر مختلفة بشأن الأزمة السورية. لقد اتضحت الخلافات بين البلدين بشأن التطورات في سوريا حينما انتهجت تركيا سياسة دعم معارضي حكومة بشار الأسد، ودعت إيران إلى وقف التدخُّل الأجنبي في سوريا، ووقف تصدير أسلحة للمعارضة.

تتبع أنقرة وطهران إستراتيجيات مختلفة للتعامل مع الوضع في سوريا. في حين تواصل إيران دعم الحكومة السورية، تستضيف أنقرة وتقدِّم الدعم اللوجستي لجماعات المعارضة مثل المجلس الوطني السوري. على أيَّةِ حال، أدَّت الخلافات المستمرة في الأزمة السورية إلى توتُّر العلاقات بين البلدين في قضايا جديدة. في أعقاب الأزمة السورية، انتقد المسؤولون السياسيون الأتراك والإيرانيون سياسات بعضهم بعضاً في سوريا، وفي بعض الحالات أدانوها[18].

17. Gregory F Gause|||, "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War", Foreign Policy at Brookings Doha Center Analysis Paper, November 2014, P.1.

18. علي نجات، تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية – التركية، (پيامدهای بحران سوريه بر روابط ايران و تركيه) في كتاب: السياسة والحكومة في تركيا، الطبعة الأولى، قم: داركوثر للنشر والتوزيع، 2017، ص 376.

كما توترت علاقات تركيا مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ بسبب الأزمة السورية. فمع بداية الأزمة السورية شُكِّل تحالف تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية؛ لدعم المعارضة السورية. لكن بمرور الوقت، تصاعدت الخلافات بينهما لدرجة اختفى اليوم محور وحدتهما، وتتهم أنقرة والرياض بعضهما بعضاً بالتدخُّل في سوريا.

وفي السنوات الأخيرة، أدانت المملكة العربية السعودية مراراً الإجراءات التركية في سوريا، بما في ذلك هجوم الجيش التركي على شمال شرق سوريا. فعلى سبيل المثال، وصفت وزارة الخارجية السعودية العملية العسكرية على الأراضي السورية بأنَّها تهديد للأمن والسلام الإقليميي.

فضلاً عن المملكة العربية السعودية، فقد خفضوا حلفاء الرياض بما في ذلك الإمارات والبحرين ومصر، علاقاتهم مع تركيا. وغيَّرتِ الإمارات –التي كانت في البداية معارضاً قوياً للحكومة السورية– موقفها الداعم لبشار الأسد مع الغزو التركي لشمال سوريا. وقد علق وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد مراراً على وجود القوات التركية في سوريا، متهماً تركيا بدعم الإرهابيين. كما عرضت الإمارات أنَّها مستعدة لتقديم الدعم المالي لبشار الأسد؛ لطرد تركيا من الأراضي السورية.

تكثيف العمليات الإرهابية على المستوى الإقليمي

من التداعيات الأمنية للأزمة السورية في المنطقة بدء هجمات إرهابية من قبل داعش وتكثيفها في مختلف دول المنطقة، لا سيَّما في البلدان المجاورة لسوريا. ومع أنَّ داعش بدأ عملياته في سوريا عام 2013 وامتدَّ إلى العراق، إلا أنَّ التنظيم لم يستقر في المناطق الخاضعة لسيطرته في سوريا والعراق، ومنذ عام 2015 وسَّع نطاق هجماته ليشمل شمال أفريقيا.

فضلاً عن العراق وسوريا وليبيا وأفغانستان، نفَّذ داعش عمليات إرهابية في كثيرٍ من دول المنطقة، بما في ذلك تركيا، والسعودية، وإيران، ولبنان، والأردن، والكويت، واليمن، وتونس، ومصر. فقد نفَّذ تنظيم داعش عمليات واسعة النطاق في تركيا في عامي 2015 و2016.

يُحارب التنظيم كلَّ مَن يُخالف آرائه وتفسيراته الشاذة من المدنيين والعسكريين ويصفهم بالرِّدة والشِّرك والنفاق ويستحل دماءهم، ففي عام 2015 فقط، قام التنظيم بتبنِّي (5) عمليَّات تفجير انتحارية لمساجد يحضرها الشيعة أثناء أداء صلاة الجمعة في كلٍّ من مدينة الكويت والقطيف والدمَّام، كما قام بعملية تفجير انتحارية في نقطة تفتيش في السعودية مُستهدفًا الشرطة السعودية، فضلاً عن قتل عشرات السائحين في أحد المنتجعات التونسية، كما قامت حركة ولاية عدن أبين

المتفرعة من القاعدة وأنصار الشريعة والموالية لداعش بتفجير (6) مساجد في اليمن أثناء أداء صلاة الجمعة في شهري أبريل ومارس نتج عنها مقتل ما يزيد عن (170) مصلٍّ. وفي إيران، نفَّذ تنظيم داعش عملية إرهابية في حزيران/ يونيو 2017 في ضريح الإمام الخميني ومبنى مجلس الشورى الإسلامي، راح ضحيتها (17) مواطناً إيرانياً، وأُصِيبَ أكثر من (50) شخصاً[19].

3. التداعيات الدولية للأزمة السورية

على الصعيد الدولي، أدَّتِ الأزمة السورية إلى موجة جديدة من هجرة اللاجئين والمهاجرين إلى الدول الأوروبية، وظهور الخلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا جهو، وتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا من جهة أخرى. ويُعدُّ تدنِّي أمن الجهات الدولية في أعقاب أنشطة داعش الإرهابية في مختلف القارات نتيجة أخرى للأزمة السورية على المستوى الدولي.

موجة جديدة من اللاجئين والهجرة إلى الدول الأوروبية

أدَّت الأزمة السورية إلى موجة جديدة من اللاجئين والهجرة إلى الدول الأوروبية. في عام 2018 وحده، قبلت دول الاتحاد الأوروبي أكثر من (96000) شخص من سوريا. ألمانيا والسويد وهولندا واليونان والنمسا هي الوجهات الرئيسة للاجئين السوريين[20]. عموماً، أدَّى وصول أعداد كبيرة من المهاجرين السوريين إلى أوروبا إلى حدوث أزمة كبيرة للاتحاد الأوربي؛ إذ تظهر مراجعة للتطورات تسبُّب الدخول واسع النطاق وغير النظامي للمهاجرين إلى أوروبا في مواجهة المؤشرات الأمنية لهذه المنطقة، خصوصاً في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتهديد خطير، وجعل الهجرة قضية أمنية في جميع أنحاء أوروبا.

يشير التهديد الأول للهجرة إلى التغيير الديموغرافي، ويشير النوع الثاني من التهديد إلى الضغوط الناشئة عن منافسة مجموعات الهوية على المستوى الوطني، ويشير النوع الثالث من التهديد إلى المنافسة الناتجة عن عمليات الاندماج. لذا، يمكن لتدفُّق المهاجرين إلى البلدان الأوروبية المهاجرة أن يؤدِّي إلى مشاكل الهوية والتباين الثقافي من جهة، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المهاجرة من جهة أخرى.

19.Ali Nejat, "Islamic State And Iran's National Security", July 2017, Available at: https://www.eurasiareview.com.

20 .Zoe Todd, "By the Numbers: Syrian Refugees Around the World", Available at: 2019, https://www.pbs.org/wgbh/frontline/article/numbers-syrian-refugees-around-world.

عموماً، حُدِّدت قضية المهاجرين في الاتحاد الأوروبي في ثلاثة مجالات، وهددت الأمن السياسي للاتحاد الأوروبي كمؤسسة دولية. أولاً، التأثير على حرية تنقل المواطنين. تؤكِّد (اتفاقية شنغن، ومعاهدة أمستردام) أنَّ الحدود داخل الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون مفتوحة، والحدود الخارجية يجب أن تكون قوية. لكن اليوم، بسبب التدفُّق الهائل وغير المنتظم للمهاجرين، اضطرت الحكومات إلى فرض قيود على مبدأ القيمة هذا الموجود بينهم. ثانياً، ضعف التعاون الدولي للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء. هذا يعني أنَّه لا يوجد تعاون كبير مع المهاجرين كما كان من قبل، وفي بعض الأحيان، اعتمدت بعض البلدان، مثل المملكة المتحدة، سياسات وإجراءات منفصلة. ثالثاً، عند الاتحاد الأوروبي نظام صنع القرار بناءً على إجماع مجلس أوروبا، ولأنَّهم لم يتعاونوا بشأن قضية المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي الصغيرة، فقد اضطرت الدول الكبيرة إلى فرض التزاماتها على الدول الصغيرة إلى أقصى حد. وقد تسبَّب هذا في خلافات بين هذه الدول، وأدَّى –إلى حدٍّ ما– إلى زعزعة عملية التقارب والتعاون بينهما.

ولكن فضلا عمَّا سبق، يمثِّل العبء المالي للمهاجرين، وعدم قبوله من قبل الحكومات مشكلةً أخرى صعبة في البلدان الأوروبية. في هذا الصدد، وبعد زيادة عدد المهاجرين السوريين إلى أوروبا بعد عام 2012، تكبَّدتِ الحكومات ومنظمات الإغاثة حوالي (15) مليار دولار. هذا في وقت تكون فيه تكلفة الاحتياجات الأساسية لطالب اللجوء في أوروبا أعلى بعشر مرات على الأقل من البلدان المجاورة لسوريا. فعلى سبيل المثال أنَّ ميزانية (3000) دولار في الأردن لكلِّ شخص لا يمكنها فقط تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء، ولكن يمكنها أيضاً توفير تعليمهم. لكن كل هذه المرافق في بلد مثل ألمانيا أو النمسا تكلِّف أكثر من ثلاثين ألف دولار للفرد. وقد أدَّى ذلك إلى عدم تلقِّي عديد من البلدان، مثل ألمانيا وفرنسا، كل المساعدات المالية التي تحتاجها من عائلات اللاجئين[21].

ومن ناحية أخرى، فإنَّ صعود التطرُّف، وصعود السياسيين الشعبويين إلى السلطة في أوروبا بسبب وصول المهاجرين يقودهم إلى تبني سياسات اقتصادية قومية لا تتماشى على المدى المتوسط والبعيد مع المصالح المشتركة للاتحاد الأوروبي، ويهز التضامن والتعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية.

21.Rob Williams, "Syrian refugees will cost ten times more to care for in Europe than in neighboring countries", Independent, 2016, available at: www.independent.co.uk.

زيادة الأنشطة الإرهابية على المستوى الدولي

لم يعرض صعود داعش بوصفه منظمة متطرّفة في سوريا والعراق أزمات أمنية خطيرة وتهديدات إقليمية على الشرق الأوسط فحسب، بل شكّل -أيضاً- تهديدات كبيرة لأمن الدول الأوروبية. بعبارة أخرى، كانت أهم حصيلة للأزمة السورية لأوروبا هي موضوع الإرهاب الذي ظهر جلياً في الهجمات الإرهابية في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ودول أوروبية أخرى.

تقدّر مصادر استخباراتية مختلفة أنَّ ما بين (6000-5000) أوروبي انضموا إلى داعش. وينتمي معظم هؤلاء المواطنين إلى المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا. وفي هذا السياق، هناك تهديد مباشر هو عودة الإرهابيين. فبعد تصاعد الأزمة في سوريا، تصاعدت تهديدات داعش الإرهابية لدرجة تصريح رئيس قسم شرطة الاتحاد الأوروبي بأنَّ التهديدات الإرهابية في أوروبا وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عقد. في الواقع، أصبح راديكالية داعش أخطر تهديد لفرنسا وبريطانيا منذ 11 سبتمبر.

ارتفع عدد العمليات الإرهابية في أوروبا بنسبة (725%) بين عامي 2007 و2017، ووَفْقاً لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية. ويذكر التقرير أنَّه في عام 2017، حدث أكبر عدد من الهجمات الإرهابية في تاريخ أوروبا. زادت الهجمات الإرهابية في قارة أوروبا بنحو (45%) في عام 2017 مقارنة بعام 2016. في عام 2017، كان هناك ما يقرب من (205) هجوم إرهابي في الاتحاد الأوروبي، ممَّا أسفر عن مقتل (68) شخصاً، وإصابة (844) آخرين، وَفْقاً لمكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول).

وفي تقرير آخر، يشرح مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية التوزيع الجغرافي للهجمات الإرهابية حول العالم من عام 2012 إلى أوائل 2018. ولم تشهد دول مثل بريطانيا (406 حالة) وفرنسا (127 حالة) وأيرلندا (112 حالة) وألمانيا (68 حالة) وإيطاليا (27 حالة) والولايات المتحدة (100 حالة) وضعاً جيداً؛ إذ إنَّان هذه المدَّة، شهدوا عشرات العمليات الإرهابية. في الواقع، هزَّت هجمات داعش الإرهابية الكثيرة من عام 2014 إلى 2020 بأسلوب الذئاب المنفردة في أوروبا بشدة أمن دول الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن أوروبا وأمريكا، فإنَّ أجزاءً أخرى من العالم، بما في ذلك إفريقيا وشرق آسيا، متورطة في موجة جديدة من العمليات الإرهابية الناجمة عن أنشطة الجماعات الإرهابية المختلفة في سوريا.

خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا

إبَّان السنوات العشر من الأزمة السورية، اختلفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مراراً حول التطورات في سوريا، بما في ذلك موضوع العمل العسكري والحلول السياسية ومستقبل بشار الأسد. وقد دعت عديد من القوى العالمية إلى اتخاذ إجراءات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا. لكن الدول الأوروبية والولايات المتحدة اختلفتا حول أي الدول يجب أن تكون على طاولة المفاوضات من أجل السلام.

وفي غضون ذلك، دعا الاتحاد الأوروبي إلى حضوره إلى جانب إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين في محادثات السلام في سوريا، وعدَّ وجود السعودية وتركيا على طاولة المفاوضات أمراً معقولاً. لكن الأمريكيين اعتقدوا أنَّ محادثات السلام في سوريا يجب أن تشارك فيها إيران وروسيا والولايات المتحدة والسعودية وتركيا، ولا تتطلب وجود أوروبيين.

وفي مؤتمر بروكسل الذي عُقِدَ في عام 2017 أدَّت الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد ودوره في مستقبل البلاد إلى تهميش قضية المساعدات المالية لسوريا. وسبب هذه الخلافات هو تغيير الموقف الأمريكي من دور بشار الأسد في مستقبل سوريا؛ لأنَّه قبل المؤتمر أعلنت الولايات المتحدة أنَّها كما في الماضي لا تصر على ضرورة تنحي بشار الأسد في المستقبل السياسي لسوريا، لكن من ناحية أخرى قال وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بيان صدر في اجتماع عقد في لوكسمبورج، «لن يشارك الاتحاد الأوروبي في إعادة إعمار سوريا إلا إذا كان هناك انتقال شامل وحقيقي للسلطة السياسية». وهذا الموقف من الاتحاد الأوروبي يتعارض مع موقف الحكومة الأمريكية التي قالت إنَّ عزل بشار الأسد عن السلطة لم يعد أولوية لهذا البلد. وهذا سبب شرخاً بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

كما تسبَّبت قضية الضربة العسكرية على سوريا في حدوث خلاف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في أوقات مختلفة. فمع أنَّ الولايات المتحدة أرادت في البداية مواجهة عسكرية مع حكومة بشار الأسد، إلا أنَّ الاتحاد الأوروبي سعى إلى تجنُّب الضربة العسكرية قدر الإمكان بسبب قربه الجغرافي من المنطقة وقضية المهاجرين. لكن بعض السياسيين الأوروبيين أيَّدوا توجيه ضربة عسكرية أمريكية لسوريا، الأمر الذي أثار كثيراً من الجدل. كانت مواقف الدول الأوروبية من هجوم عسكري على سوريا مختلفة عموماً. اتفق بعضهم مع العمل العسكري الأمريكي ضد سوريا وبعضهم عارضه. بعضهم اتخذ موقفاً مزدوجاً، ومع موافقته الضمنية على الضربة العسكرية، فقد عارضها من دون إذن من الأمم المتحدة.

تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا

منذ بدء الأزمة السورية، كانت روسيا ثابتة في مواجهتها السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة، ثم دعمت الحكومة السورية دعماً عسكرياً. وهكذا أصبحت سوريا أحد بؤر التنافس والتوتر بين الولايات المتحدة وروسيا في السنوات الأخيرة. فبعد دعم الولايات المتحدة الكامل لجماعات المعارضة السورية والضغط المتزايد على بشار الأسد للتنحي، ردَّت روسيا بقوة ودعمت النظام السوري.

ولم يعد خافياً التنافس بين الطرفين الروسي والأميركي في شمال شرقي سورية، أو ما بات يُعرف اصطلاحاً بـ"شرقي الفرات"، المنطقة التي تضم ثروة نفطية هائلة، والتي شهدت في الآونة الأخيرة نشاطاً أميركياً ملحوظاً لجهة جلب تعزيزات عسكرية كبيرة، أثارت حفيظة الروس الذين يملكون موطئ قدم في المنطقة منذ أواخر عام 2019.

وكرَّرت موسكو على لسان نائب رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية (الأميرال ألكسندر كاربوف) أنَّ وجود "التحالف الدولي" بقيادة الولايات المتحدة في سورية غير قانوني ومخالف للقانون الدولي، وهو ما يُظهر الاستياء الروسي المتصاعد من الوجود الأميركي في الشمال الشرقي من سورية. وفي تعليق له على التعزيزات الأميركية الأخيرة، قال المسؤول الروسي إنَّ "قوات النظام (السوري) قادرة على التعامل باستقلالية مع الخلايا الإرهابية على أراضيها"، عاداً أنَّ "ممارسات القيادة العسكرية الأميركية في مناطق شرقي الفرات على خلفية حالة اقتصادية واجتماعية طارئة، تلحق ضرراً خطيراً بآفاق التسوية السياسية" في سورية. وتعدُّ روسيا وجودها العسكري قانونياً في سورية؛ لأنَّه جاء بناءً على اتفاق مع النظام، في حين تعدُّ الوجود الأميركي ودول "التحالف الدولي" لمحاربة الإرهاب، مخالفاً للقوانين الدولية[22].

يعتقد (ديمتري ترينين) –مدير مركز كارنيغي في موسكو– أنَّ طبيعة التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في الأزمة السورية هي نوع جديد من الحرب الباردة. وقال (ديمتري ترينين): «هذه هي المرة الأولى التي تشتبك فيها الولايات المتحدة وروسيا في معركة عسكرية، وأهدافهما وإستراتيجياتهما مختلفة تماماً»[23].

22. أمين العاصي، «تعزيزات أميركية إلى سورية: ترسيخ وجود في شرقي الفرات يقلق الروس»، العربي الجديد، 9 أيار/مايو 2021، على الرابط: https://2u.pw/567rw

23 . Dmitri Trenin, "The new cold war is boiling in Syria", Foreign Policy, 14 April 2018, Available at: https://foreignpolicy.com/2018/04/14/the-new-cold-war-is-boiling-over-in-syria/

ووقعت إحدى الاشتباكات الرئيسة بين القوات الأمريكية والروسية في شباط/ فبراير 2018. وتبعد المنطقة أقل من (200) كيلومتر عن حقل خشام النفطي، إذ تعرَّضت القوات الأمريكية في 2018 لهجوم من قبل القوات الخاصة الروسية المعروفة باسم (فاغنر). واستهدف هذا الحادث نحو (600) جندي روسي خاص مجهزين بالدبابات والمدفعية لأربع ساعات مواقع القوات الأمريكية وحلفائها الأكراد. وتكبَّدت القوات العسكرية الخاصة الروسية خسائر فادحة، لكن الولايات المتحدة استخدمت كل قوتها النارية، بما في ذلك السفن الحربية، لصدهم. ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات في صفوف القوات الأمريكية، لكن الهجوم المفاجئ أظهر ضعف المنطقة، وأثبت أنّه لا يوجد ضمان بعدم وجود قوة عسكرية من شأنها مهاجمة أقوى القوات في المنطقة.

ومنذ مطلع عام 2020 اندلعت اشتباكات متوترة بين القوات الأمريكية والروسية في شمال سوريا. وقد أوقفت القوات الأمريكية لأول مرة في 18 كانون الثاني / يناير 2020 رتلاً روسياً متجهاً إلى حقل رميلان النفطي. ومنذ ذلك الحين تكرَّرت هذه الأحداث[24]. لقد تكرَّر الصراع بين القوات الأمريكية والروسية في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، وخاصة في تل تمر والقامشلي؛ وما تزال بعض أسباب الصراع موجودة، وأهمها مطالبات المنافسين بحقول النفط في المنطقة. فعديد من شركات النفط الروسية عندها عقود مع الحكومة المركزية السورية.

وفي هذا الصدد قال (يوان مورغان) -أستاذ الدراسات الأمريكية في جامعة لندن-: «إنَّ احتمال حدوث مواجهة بين روسيا والولايات المتحدة قد ازداد ازدياداً كبيراً». يعتقد (مورغان) مع إحجام كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا عن تصعيد التوترات في علاقاتهما، إلا أنَّ إمكانية المواجهة بين البلدين غير مستبعدة. ووَفْق (جوناثان ستونسون) فإنَّ استمرار قطع قنوات الاتصال من قبل روسيا والدعم الأمريكي الأكبر للقوات المعارضة للأسد على أي حال سيزيد من العداء بين البلدين.

24. Neil Hauer, "US-Russia standoffs in northeast Syria: Just getting started", 2020, Available at: https://www.mei.edu/publications/us-russia-standoffs-northeast-syria-just-getting-started

الخاتمة

بعد اندلاع الانتفاضات الشعبية في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، اندلعت الاحتجاجات تدريجياً في شباط/ فبراير 2011 في بعض المدن السورية. أدَّت الاحتجاجات في النصف الثاني من آذار/ مارس 2011 في نهاية المطاف إلى اشتباكات عنيفة بين الجيش السوري والمعارضة، ممَّا أدَّى إلى انعدام الأمن، وعدم الاستقرار، وانتشار الأزمة في البلاد.

في الواقع أنَّ الأزمة السورية هي إحدى الأزمات التي انطلقت تدريجياً من صراع داخلي ثم تحولت إلى حرب أهلية وأزمة إقليمية ودولية. وبعد مرور عشر سنوات، أصبحت هذه الأزمة واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية.

أدخلت الأزمة السورية المنطقة إلى استقطاب جديد. وفي هذا الصدد، يمكن القول إنَّه باستثناء الأزمة الأوكرانية، لا يوجد حدث في السنوات الأخيرة في خلق استقطاب سياسي يذكرنا إلى حدٍّ ما بالحرب الباردة يمكن مقارنته بالأزمة السورية.

خلَّفتِ الحرب في سوريا عواقب سلبية عديدة على البلاد في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. في المجال الاقتصادي، ستكون إعادة الإعمار وعودة اللاجئين إحدى المشاكل الرئيسة للحكومة السورية في وضع ما بعد الأزمة. يقدر صندوق النقد الدولي أنَّ (75%) من الاقتصاد السوري قد دُمِّر، وتقدِّر الأمم المتحدة أنَّ الأمر سيستغرق (30) عاماً على الأقل حتى يعود الاقتصاد السوري إلى مستويات ما قبل الحرب. في الواقع، تواجه الحكومة السورية صعوبات حقيقية في استعادة الانتعاش الاقتصادي، نظراص لحجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وقطاع التصنيع وهجرة أعداد كبيرة من رجال الأعمال والقوى العاملة الماهرة، فضلاً عن فرض عقوبات عربية وغربية.

وستستمر الخلايا النائمة للجماعات الإرهابية في العمل حتى بعد انتهاء الأزمة السورية، الأمر الذي سيخلق عديداً من المشاكل الأمنية للحكومة السورية. فضلاً عن ذلك كلِّه، فقد أدَّتِ الأزمة في سوريا إلى وجود عديدٍ من الجهات الأجنبية الفاعلة في البلاد، بما في ذلك الولايات المتحدة وتركيا، وإنهاء الدور غير القانوني وغير الشرعي للجهات الأجنبية في المرحلة الجديدة هو أحد التحديات الرئيسة أمام سوريا.

ختاماً، تجدر الإشارة إلى أنَّ انتهاء الحرب في سوريا يمكن أن يقلِّل من المشاكل والتوترات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، وخصوصاً في العراق. وخلاف ذلك ومع استمرار الأزمة، فسيظل العراق متأثراً بالنتائج السياسية والأمنية والاقتصادية السلبية للأزمة السورية.

المصادر:

- أمين العاصي، «تعزيزات أميركية إلى سورية: ترسيخ وجود في شرقي الفرات يقلق الروس»، العربي الجديد،9 أيار/مايو 2021، على الرابط: https://2u.pw/567rw
- ارليخ ريز، داخل سورية؛ قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامى طوقان، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربيه للعلوم ناشرون، 2015، ص 89.
- المركز السوري لبحوث السياسات،«سوريا: العدالة لتجاوز النزاع: تقرير آثار النزاع السوري 2016–2019»،27 أيار/مايو 2020، على الرابط: https://bit.ly/3dTnAbw
- «الحرب السورية.. مأساة السنوات العشر»، الجزيرة نت، 14 آذار/مارس 2021، على الرابط: https://2u.pw/pk1jW
- «المجلس الوطني السوري»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، على الرابط: https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48399
- «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، على الرابط: https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=50819
- تمام أبو الخير، «اغتيالات بالجملة في سوريا.. من قال إنَّ الحرب انتهت؟»، نون بوست، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/38716
- دلشاد مراد، «الأزمةُ السوريةُ وآفاق الحل»، ميدل ايست اونلاين،26 نيسان/ أبريل 2019، على الرابط: https://2u.pw/UGG5p
- فيصل المقداد، «الوجود الأمريكي بسوريا يجب أن ينتهي»، الثورة نت، 27 حزيران/ يونيو 2021، على الرابط: http://althawrah.ye/archives/682537
-
- عبدالله بن محمَّد، المذكرة الاستراتيجية، الطبعه الاولى، دمشق: دار التمرد، 2011، ص7.

- عبد الرزاق عدنان، «530 مليار دولار أحدث تقديرات خسائر الاقتصاد السوري»، موقع العربي الجديد، 1 شباط/ فبراير 2021، على الرابط: https://2u.pw/2zsTN
- علي نجات، الأزمة السورية والفاعلين الإقليميين، (بحران سوريه وبازيگران منطقه‌اى)، الطبعة الثانية، طهران: معهد أبرار المعاصر للدراسات والأبحاث، 2017، ص 85.
- علي نجات، تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية – التركية، (پيامدهاى بحران سوريه بر روابط ايران وتركيه) في كتاب: السياسة والحكومة في تركيا، الطبعة الأولى، قم: داركوثر للنشر والتوزيع، 2017، ص 376.
- «نصف مليون قتيل في الحرب السورية خلال أكثر من عقد (المرصد)»، فرانس 24، 1 حزيران/ يونيو 2021، على الرابط: https://2u.pw/9v5w5
- «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، على الرابط: https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48397
- Mourtanda Hania & Rick Gladostone, "Pro-Assad Cleric Killed in Blast in Damascus", 2013, Available at: http://www.nytimes.com/2013/03/22/world/middleeast/senior-pro-assad-sunni-imam-in-syria-is-assassinated.html?ref=world&_r=1.
- Gobat Jeanne & Kristina Kostial , "Syria's conflict economy" , Jun 2016, Available at: International Monetary Fund.
- Gregory F Gause|||, "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War", Foreign Policy at Brookings Doha Center Analysis Paper, November 2014, P.1.
- Ali Nejat, "Islamic State And Iran's National Security", July 2017, Available at: https://www.eurasiareview.com.
- Zoe Todd, "By the Numbers: Syrian Refugees Around the

World", Available at: 2019, https://www.pbs.org/wgbh/frontline/article/numbers-syrian-refugees-around-world.

- Rob Williams, "Syrian refugees will cost ten times more to care for in Europe than in neighboring countries", Independent, 2016, available at: www.independent.co.uk.
- Dmitri Trenin, "The new cold war is boiling in Syria", Foreign Policy, 14 April ,2018 Available at: https://foreignpolicy.com/2018/04/14/the-new-cold-war-is-boiling-over-in-syria/
- Neil Hauer, "US-Russia standoffs in northeast Syria: Just getting started", 2020, Available at: https://www.mei.edu/publications/us-russia-standoffs-northeast-syria-just-getting-started